الكتاب: رسالتان حول العصمة
المؤلف: الشيخ الصافي
الجزء:
الوفاة: معاصر
المجموعة: من مصادر العقائد عند الشيعة الإمامية
تحقيق: إشراف : لجنة التحقيق في مؤسسة الإمام الصادق (ع)
الطبعة:
سنة الطبع: ١٤٠٣
المطبعة:
الناشر: دار القرآن الكريم - قم
ردمك:
ملاحظات:

تحت إشراف لجنة التحقيق
في مؤسسة الإمام الصادق (ع)
رسالة قيمة
في تفسير آية التطهير
للعلامة الحجة
آية الله الشيخ لطف الله الصافي
دام ظله
من منشورات
دار القرآن الكريم
قم المقدسة
١٤٠٣ ه ق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيد رسله أبي القاسم محمد وآله المطهرين المعصومين.
من الآيات التي استدل بها على عصمة سادتنا الأئمة الهداة الميامين عليهم أفضل صلاة المصلين، وطهارتهم عن كل رجس آية التطهير.
قال الله تعالى: " إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا (١).
وجه الاستدلال بها مضافا إلى أخبار الكثيرة التي أخرجها أعلام المحدثين وأكابر المفسرين من العامة والخاصة في كتب الحديث والجوامع والمسانيد وكتب التفسير عن النبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته وأصحابه أن لفظة " إنما " محققة لما ثبت بعدها نافية لما لم يثبت، والإرادة التي
.

---

(١) سورة الأحزاب الآية ٣٣.

جاءت في الآية الكريمة هي الإرادة الحتمية والتكوينية التي يتبعها التطهير دون الإرادة المحضة والمطلقة التي ربما يعبر عنها بالإرادة التشريعية.

وذلك لأنه تعالى أراد التطهير عن الأرجاس عن جميع المكلفين بالإرادة المطلقة والتشريعية وأمرهم بكل ما ينبغي أن يفعلوه ونهاهم عن كل ما ينبغي أن يتركوه، والآية الكريمة تدل على اختصاص الإرادة المذكورة فيها بأهل البيت عليهم السلام دون غيرهم فلا تكون الإرادة إلا الإرادة الحتمية التي يتبعها التطهير لا محالة.

وأيضا لا ريب في أن هذا التعبير الصريح في اختصاصهم بهذه الإرادة صريح في المدح والتعظيم لأهل البيت عليهم السلام، وإذا كانت الإرادة غير حتمية لا مدح لهم بها، ويختل نظام الكلام المنزه عنه كلام العقلاء فضلا عن الله تعالى.

وعليه لا مناص من القول بأن المراد منها هي الإرادة المستتبعة التطهير وإذهاب الرجس.

وبذلك يدفع توهم شمول الآية لغير أهل البيت عليهم السلام ممن ثبت عدم عصمتهم كأزواج النبي صلى الله عليه وآله.

ومما يدل على أن الإرادة هي الإرادة الحتمية أن متعلق الإرادة في الآية إذهاب الرجس عنهم الذي هو فعل الله تعالى، والإرادة التي تتعلق بفعله تعالى حتمية لا تتخلف عن المراد، ففرق بين ما يكون المراد فعله تعالى، وبين ما يكون فعل الغير المختار، فإذا كان متعلق الإرادة فعل غيره المختار يصح أن تكون هي التشريعية كما يجوز أن تكون

التكوينية، وإن كان الظاهر من موارد الاستعمالات بلا قرينة صارفة الأولى.
وإذا كان متعلق الإرادة فعل الله تعالى أو صدور الفعل عن غيره المختار بدون اختياره تكون الإرادة حتمية لا تتخلف عن المراد وإلا لزم إسناد العجز إلى الباري سبحانه وتعالى شأنه المنزه عن كل عجز ونقص، والمتعالي عن ذلك علوا كبيرا.
ولا يخفى عليك أن في الآية ضروبا من التأكيد في المدح والتعظيم لأهل البيت عليهم السلام كما يدل قوله (تطهيرا) أيضا على عظم شأن هذا التطهير.
إن قلت: على هذا إذا كان إذهاب الرجس عنهم بفعل الله تعالى وإرادته الحتمية كيف يوجه مدحهم، وتفضيلهم على غيرهم لأمر لم يكن من فعلهم ولا باختيارهم؟
قلت: إن عنايات الله الخاصة بل والعامة لا تشمل إلا من له قابلية قبولها، وهو عز وجل أعلم بمحالها ومواردها. قال الله تعالى: وإن من شئ إلا عندنا خزائنه، وما ننزله إلا بقدر معلوم (١).
وقال جل شأنه: الله أعلم حيث يجعل رسالته (٢).
وقال سبحانه تعالى: أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم (٣).
.

---

(١) سورة الحجر الآية ٢١.
(٢) سورة الأنعام الآية ١٢٤.
(٣) سورة الزخرف الآية ٣٢.

وهذا كالتوفيق والخذلان فلا يفوز بالتوفيق من الله الذي هو ولي التوفيق إلا من كانت له أهلية ذلك كما لا يصيب الخذلان إلا من جعل نفسه في معرضه.

قال الله تعالى: ثم كان عاقبة الذين أساؤوا السوأى أن كذبوا بآيات الله وكانوا بها يستهزئون (١).

فهذه أمور مرتبطة بالشئون الربوبية، واستصلاح حال العباد وما تقتضيه الحكمة الإلهية، وهو العالم بها وبمواردها، وهو الحكيم العليم الفياض الوهاب الجواد الذي لا يبخل، ولا ينفد خزائنه ولا يمنع فيضه ممن له أهلية ذلك.

ألا ترى اختلاف الناس في الاستعدادات، والقوى النفسانية والجسمانية.

فالله تعالى أعطى من أعطاه من قوة الدرك والشعور بحكمته، ولأنه أهل لقبول عطيته وأخذ موهبته ولم يحرم من لم يعطه ذلك، ولم يبخس حقه بل أعطاه بقدر استعداده وظرفيته، ونعم ما قاله الشاعر – بالفارسية:

آنكه هفت إقليم عالم را نهاد * هر كسي را آنچه لايق بود، داد

گر بريزي آب را در كوزه اى * چند گنجد قسمت يكروزه اى

آب كم جو تشنگي آور بدست * تا بجو شد آبت از بالا وپست.

ثم أن بعض أهل الأهواء، والمغترين بالثقافة الغربية ومن يحذو

.

---

(١) سورة الروم الآية ١٠.

حذوهم ممن نعتوا أنفسهم بالثقافة والتنور الفكري وما هم بذلك زعم أن الإرادة لو كانت تشريعية ليكون أهل العصمة وغيرهم سواء لكان اجتنابهم عن المعاصي والقبائح بالاختيار أدل على أفضليتهم، وكمال نفوسهم من اجتنابهم عن المعصية بصفة أنهم معصومون وأن الله أراد عصمتهم عن المعاصي، وبهذا البيان المزخرف أراد نفي دلالة آية التطهير على عصمتهم، وإنكارها من الأصل.

والجواب عن هذا الزعم الفاسد: أنه لا ملازمة بين العصمة وعدم الاختيار، ولا منافاة بينها وبينه فإن إرادة الحتمية والتكوينية تارة تتعلق بفعله، وما يصدر عنه بلا واسطة أمر بينه وبين المراد، وبعبارة تتعلق بوقوع أمر بدون واسطة أمر آخر سواء كان في خارج عالم الاختيار والأسباب والمسببات أو في عالم الاختيار والأسباب فلا يتخلف الإرادة عن المراد حتى إذا كانت متعلقة بأمر اختياري لولا هذه الإرادة، وبما له أسباب كثيرة لأنه بعد ما أراد وقوعه مطلقا بدون واسطة الأسباب واختيار فاعل مختار يقع لا محالة كما أراد.

وأخرى تتعلق بما يصدر عن العبد بالاختيار أو بوقوع ما يكون له أسباب متعددة كذلك أعني باختياره وبواسطة الأسباب ففي مثله حصول المراد وتحققه، وعدم تخلف الإرادة عن المراد إنما يكون بصدوره عن العبد بالاختيار وبكون مسببا لهذه الأسباب ففي هذه الصورة لا تنافي بين إرادته المتعلقة بما يقع في عالم الاختيار والأسباب والمسببات وتوسط الوسائط والأسباب بل لو وقع بغير اختيار العبد أو تأثر الأسباب لكان من تخلف المراد عن إرادته.

وبناء على هذا نقول: إن قضية إذهاب الرجس عنهم عليهم السلام وتعلق إرادته تعالى به التي لا تتخلف عن مراده هي عصمتهم، وعدم صدور القبائح منهم، وطهارتهم عن الأرجاس حال كونهم مختارين في الفعل والترك غير مقهورين محفوفين بشواغل عالم الطبيعة مما يدعو النفوس إلى الانصراف عن الملأ الأعلى والاشتغال بذكر الله تعالى.

تحقيق دقيق:

ولنا تحقيق دقيق في سد ثغور دلالة هذه الآية على عصمة الأئمة عليهم السلام ألهمنا الله تعالى ببركة ما حققه الرجل الإلهي الفريد في عصره الإمام في العلوم الإسلامية، سيدنا الأستاذ البروجردي أعلى الله في الفردوس مقامه في مباحثه في أصول الفقه في مبحث الجمع بين الحكم الظاهري والواقعي، ورفع التنافي المتوهم بينهما تذكرة مماشاة لمن يصر على كون الإرادة في الآية تشريعية.

فنقول مستمدين العون من الله تعالى:

إعلم أن الإرادة التشريعية هي عبارة عن الحكم بالشئ بأنه ينبغي أن يفعل أو لا يفعل أعني الأمر والنهي والطلب والزجر ليكون الأمر داعيا له إلى ما أمر به، وزاجرا له عن فعل ما نهي عنه

وبعبارة أخرى هي إنشاء ما يصلح لأن يكون داعيا له إلى فعل المأمور به وزاجرا عن فعل المنهي عنه لأن ينبعث نحو الفعل من ينبعث بأمره وينتهي عن المنهى عنه من ينتهي عن نهيه، ويتم الحجة على غيره ممن

يستخف بأمره، ولا يعتنى به.
وهذا أمر يجتمع مع الإرادة الحقيقية والجدية التي هي روح الحكم تارة ويفارقها أخرى فإذا علم المولى من حال عبده أنه ينبعث بأمره وينزجر بنهيه، وإن أمره يدعوه إلى إطاعته وامتثاله، يريد منه بالإرادة الجدية والطلب الحقيقي فعل ما أمره به وترك ما نهاه عنه، فأمره ونهيه بالنسبة إلى هذا العبد يكون حقيقيا جديا.
وإذا علم من حاله أنه لا يؤثر فيه أمر المولى ولا يحركه بشئ ولا يصير داعيا له نحو الإطاعة والامتثال فلا يعقل أن يكون أمره ونهيه بالنسبة إلى هذا العبد حقيقيا ولا يقترن مثل هذا الأمر والنهي، بإرادة الآمر والناهي الجدية، فالأمر والطلب في الصورة الأولى يكون حقيقيا مجامعا مع الإرادة الجدية وفي الصورة الثانية يكون صوريا، ولإتمام الحجة وقطع العذر.
وبالجملة فلا يعقل إرادة الانبعاث الجدية والطلب الحقيقي ممن يعلم أنه لا ينبعث بأمر المولى، فلا يعقل أن يقول (قم) أو (لا تزن) أو (لا تشرب الخمر) ويريد القيام وترك الزنا وترك الخمر بالإرادة الجدية ممن يعلم أنه لا ينبعث بهذا الأمر ولا يأتمر به، ولا ينزجر عن الزنا وشرب الخمر ولا ينتهي بنهيه عنهما حتى لو كان المولى من الموالي العرفيين ولم يعلم ذلك من العبد واحتمل في حقه تأثير أمره فيه، وانبعاثه به وتحريكه نحو الفعل لا تتأتى منه الإرادة الجدية بمجرد ذلك الاحتمال بل إنما يأمر، وينهى برجاء انبعاث عبده أو انتهائه.
والحاصل أنه لا يعقل تعلق الإرادة الجدية والطلب الحقيقي بصدور

فعل عمن يعلم المريد أنه لا يفعله والأمر أو النهي في هذه الصورة لا يكون إلا صوريا.
وما ذكرناه يستفاد من كثير من الآيات القرآنية الكريمة كقوله تعالى: لينذر من كان حيا ويحق القول على الكافرين (١).
وقوله: إنما تنذر من اتبع الذكر وخشي الرحمن بالغيب فبشره بمغفرة وأجر كريم (٢)
وقوله تعالى: رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزا حكيما (٣).
وقوله سبحانه: " ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيى عن بينة " (٤) فإرادة " قبول الإنذار من المنذر، والإنذار بقصد أن ينذر المنذر لا يكون حقيقيا إلا إذا كان المنذر ممن اتبع الذكر، وخشي الرحمان بالغيب، ويؤثر فيه الانذار.
أما من لم يؤثر فيه ذلك، ولا ينذر بالإنذار فإنذاره ليس إلا صوريا ولرفع عذره ولئلا يكون له على الله حجة.
هذا وإن شئت قلت: إن الإرادة التشريعية على ضربين، ضرب منهما ما يعلم المريد من حال المراد منه أنه ينبعث نحو المأمور به بأمره

---

(١) سورة يس / ٧٠.
(٢) سورة يس / ١١.
(٣) سورة النساء / ١٥٦.
(٤) سورة الأنفال ٤٢.

ويحركه ويصير داعيا له فيطلب منه ذلك بالطلب الحقيقي والإرادة الجدية وضرب منهما ما يعلم المريد من حال المراد منه أنه لا يتأثر بأمره فيحكم بأمره أو نهيه بما ينبغي أن يفعل أو لا يفعل وينشأ ما يصلح أن يكون داعيا له ولكن لا طلب له حقيقيا في هذه الصورة ولا يريد انبعاث المأمور بهذا الأمر بالإرادة الجدية بل لا يصح إطلاق الطلب والإرادة على ذلك بنحو الحقيقة إلا مجازا وبالتمحل بخلاف الأول فإن إطلاق الطلب والإرادة وأنه مريد وطالب يكون على نحو الحقيقة.

وعلى هذا نقول: إن الإرادة المذكورة في الآية وإن كانت تشريعية إلا أنها من النوع الأول الذي أراد الآمر والناهي بالإرادة الجدية والطلب الحقيقي انبعاث المأمور وأمره ونهيه يصدر منه بداعي انبعاثه وصراحة الآية في ذلك وإن الإرادة المذكورة جدية وليست من النوع الثاني في غاية الوضوح.

وإن أبى المعاند عن كل ذلك أيضا، وقال: إن الإرادة التشريعية عامة تشمل جميع المكلفين المطيعين والعاصين على السواء، قلنا لا تنازع في الألفاظ والأسماء والاصطلاحات، وقد قيل من قديم لا مشاحة في الاصطلاح فعرف الإرادة التشريعية بما شئت، وقل إن الإرادة التشريعية هي جعل ما يصلح لأن يكون داعيا للعبد أو زاجرا، وإنشاء ما له قابلية الداعوية وبعث العبد نحو الفعل أو الترك.

إلا أنك تعلم أن هذا مجرد اصطلاح ولا يحصر مفهوم الإرادة في ذلك ولا ينفى ما هو واقع الأمر وهو أن المولى إذا علم من حال عبده أنه ينبعث بأمره ويتحرك بإرادته التشريعية يطلب منه ما أمره به بالطلب

الحقيقي وبالإرادة الجدية وإذا علم من حاله أنه لا ينبعث بذلك ولا يؤثر أمره ونهيه في تحريكه أو امتناعه لا يطلب منه ما أراده بالإرادة التشريعية حقيقة ولا يدعوه نحو فعل ما أمره به بداعي أن يفعله بل يدعوه بداعي أن يتم عليه الحجة وهذا ما نسميه بالأمر الصوري ومن راجع وجدانه يعرف منه ذلك.

بل يصح أن نقول إن إطلاق الإرادة على التشريعية إطلاق مجازي بخلافه على الإرادة الجدية فإنه إطلاق حقيقي.

وبالجملة فهل يمكنك إنكار الإرادة الجدية بالمعنى الذي تلوناه عليك؟ وهل يمكنك أن تقول إنها تتعلق بما لا تؤثر الإرادة التشريعية في الانبعاث نحوه وهل يمكنك إنكار تعلقها حقيقة بالانبعاث وبوقوع الفعل عن العبد إذا كان الأمر والطلب والإرادة التشريعية مؤثرا في بعث العبد أو زجره؟ وهل يمكنك أن تقول بعد ذلك بظهور الإرادة المذكورة في الآية في الإرادة التشريعية دون الإرادة الجدية مع عدم وجود قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي ووجود الشواهد في الكلام على أن المراد بالإرادة هي الجدية:

وإن شئت قل إن الإرادة على قسمين جدية وتشريعية، فالتشريعية عبارة عن طلب التكاليف عن جميع المكلفين على السواء بإنشاء ما يصلح أن يكون داعيا لهم والحكم بما ينبغي أو يجب أن يفعل أو لا يفعل، والجدية على ضربين تكوينية وغير تكوينية فالتكوينية منهما ما يتعلق بكون شئ بدون واسطة فعل فاعل مختار وغير التكوينية ما يتعلق بفعل فاعل مختار إذا علم من حاله تحريكه وانبعاثه بالي لب منه.

وبعد كل ذلك نقول: إن الله تعالى وإن قطع بالإرادة التشريعية عذر عباده وأنشأ بأوامره ونواهيه ما يصلح أن يكون داعيا للجميع نحو الفعل المأمور به أو زاجرا لهم عن الفعل المنهي عنه، وجعل الكل في ذلك سواء إلا أن المستفاد من الآية الشريفة أنه لعلمه لحال هذه الذوات المقدسة وأنهم عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون وما يشاؤن إلا أن يشاء الله.

أراد بالإرادة الجدية (لا التكوينية) انبعاثهم نحو جميع الطاعات وانزجارهم عن جميع المنهيات فأمرهم بما أمرهم ونهاهم عما نهاهم لا لأن يكون هذا الأمر والنهي لقطع العذر وإتمام الحجة عليهم بل لانبعاثهم نحو ما أمروا به، وانزجارهم عما نهوا عنه وليكون باعثا وداعيا لهم للامتثال تطهيرا لهم عن جميع الأرجاس وقد أخبرنا بذلك في هذه الآية الكريمة إعلاما بجلالة قدرهم وعلو شأنهم وسمو مقامهم وكمال نفوسهم وعلى هذا دلت الآية الشريفة على أن فيهم ملكة قبول كل ما أمر الله تعالى به ونهى عنه والاهتداء بهديه، ومن كان حاله هذا يريد الله تعالى إذهاب الرجس عنه، ويوفر له أسباب التوفيق ويخصه بعناياته الخاصة، ويجعله تحت رعايته الكاملة يلهمه كل خير ويميز له كل شر لا يدعه في حال من الحالات، ولا في شأن من الشؤون يختاره، ويصطفيه من بين عباده، وهو القادر على ما يريد، وبكل شئ عليم لا يسئل عنا يفعل وهم يسئلون.

لا يقال ما ذكرت حاصل لغير هؤلاء الذوات الكريمة أيضا من الذين يخشون الرحمان بالغيب، ويتبعون الذكر، ويقبلون المواعظ

بحسب مراتبهم ودرجاتهم.
فإنه يقال نعم ونحن نعرف كثيرا من الناس على بعض مراتب تلك الصفة السامية والملكة العالية القدسية مطيعين لله خائفين منه أهل الخضوع، والخشوع، وقيام الليل معروفين بالعدالة، والزهد ولكن لا نعرف على صفة العصمة غير من شهد الله تعالى له بذلك لأن العصمة المطلقة لا تعرف إلا من طريق الوحي والارتباط بعالم القدس والملكوت الأعلى وقد عرفنا الله تعالى في هذه الآية أهل البيت عليهم السلام، وأخبرنا بطهارتهم عن الأرجاس، وعصمتهم صلوات الله عليهم أجمعين ورزقنا الله اتباعهم والاقتداء بهم وأماتنا بحبهم وولايتهم، ولا يفرق بيننا وبينهم طرفة عين أبدا في الدنيا والآخرة إنه الكريم المتفضل الوهاب.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.
١٦ صفر الخير ١٤٠٣
حرره تراب أقدام محبي أهل البيت عليهم السلام
لطف الله الصافي الگلپايگاني.

تحت إشراف لجنة التحقيق
في مؤسسة الإمام الصادق (ع)
رسالة قيمة
حول
عصمة الأنبياء والأئمة
تأليف
العلامة الحجة آية الله
الشيخ لطف الله الصافي دام ظله
من منشورات دار القرآن الكريم
قم المقدسة
١٤٠٣ ه ق.

بسم الله الرحمن الرحيم
وردت إلينا رسالة من رئيس الجماعة الإسلامية (عادل جوهر "
في أمريكا وكندا، تتضمن ثلاثة أسئلة ترجع كلها إلى مسألة العصمة
في الأئمة الأطهار من أهل البيت النبوي، وقد رفعنا وهذه الأسئلة إلى
العلامة الحجة آية الله الشيخ لطف الله الصافي دام ظله علما بأن سماحته
أحد الأبطال في المباحث الاعتقادية وخاصة ما يتعلق منها بالولاية.
فتفضل دام ظله بتدوين رسالة مفصلة وافية بالمراد وشافية لغليل
السائل، وقد سلمنا نسخة من هذه الرسالة إلى مندوب الجماعة، حتى
يبعثها إلى الجماعة الإسلامية.
ونظرا لأهمية محتويات هذه الرسالة العقائدية قد قمنا بنشرها
ملحقة بكتاب أقطاب الدوائر التي تدور مسائلها حول آية التطهير التي
هي من أوضح دلائل العصمة في أهل البيت.
ونحن ما نقوم بطبع هذه الرسالة الجوابية القيمة ننشر معها

نص رسالة الجماعة تدليلا على اهتمامهم بهذه الأمور وإلفاتا لنظر المفكرين الإسلاميين إلى ما يدور في أذهان المسلمين القاطنين في تلكم الديار.
والله نسأل التوفيق والهداية، إنه سميع الدعاء.
١٧ ربيع الأول / ١٤٠٣ هجرية جعفر السبحاني

بسمه تعالى
– الثلاثاء ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٢
سماحة العلامة الأستاذ الشيخ جعفر السبحاني – دامت إفاضاته.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد:
إننا في الجماعة الإسلامية في أمريكا وكندا نعتز أشد الاعتزاز بورثة الأنبياء والعترة الطاهرة عليهم السلام علمائنا الأعلام، حفظهم الله تعالى.
ومن جملة النشاطات التي نقوم بها إصدار مجلة إسلامية " الرسالة " كي نقوم بجزء يسير من الأعباء والمسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتقنا في بلاد الغربة.
وإننا في الحقيقة بحاجة ماسة إلى البحوث والمقالات الإسلامية وبحاجة إلى مشاركة العلماء الأجلاء في دعم تطور مجلة " الرسالة ".
وإننا نود من سماحتكم التفضل بالإجابة على الأسئلة التالية، ويفضل أنه تكون الإجابة على هيئة بحث علمي كما نود أن تجيزونا بنشرها.
١ – ما هي أدلة عصمة الأئمة من مصادر التشريع الإسلامي وما هو

نوعها، وما هو الفرق بينها وبين عصمة الأنبياء؟
٢ – هل يزداد علم الإمام المعصوم عليه السلام مع الأيام وهل أن علمه عليه السلام قبل تولية الإمامة يختلف عنه قبل ذلك؟. وإذا كان الأمر كذلك فكيف يمكننا والحالة هذه، الحكم بأفضلية الإمام علي عليه السلام على الإمام الجواد، الذي تولي الإمامة وهو ابن تسع سنين.
٣ – كيف يمكننا درء الشبهة القائلة باختلاف مستويات الأئمة إيمانا وعلما وخلقا وذلك باعتبار ما يرويه لنا التاريخ من سيرهم؟
وختاما أسأل الله عز وجل أن يتسع وقتكم للإجابة على هذه الأسئلة التي تتخذ أهمية بالغة في مثل ظروفنا الحالية وأسأله تعالى أن يوفقكم وإيانا لتحقيق ما فيه رضاه.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
رئيس الجماعة الإسلامية
عادل جوهر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى سيما سيدهم أبي القاسم محمد وآله الطاهرين المعصومين.
وبعد فهذه رسالة وجيزة في الجواب عن أسئلة أرسلها بعض الإخوان الأزكياء من أهل الدعوة إلى هدى الإسلام في أمريكا إلى أحد أصدقائي من العلماء وأساتذة الحوزة العلمية كتبتها التماسا للثواب وامتثالا لأمر الصديق العزيز أدام الله أيامه ونفع المسلمين بعلومه وبركاته.
والكلام بالنظر إلى الأسئلة يقع في مباحث.
البحث الأول في عصمة الأنبياء والأئمة عليهم الصلاة والسلام
وهذا سؤاله بلفظه عنها:
ما هي أدلة عصمة الأئمة عليهم السلام من مصادر التشريع الإسلامي وما هو نوعها وما هو الفرق بينها وبين عصمة الأنبياء؟
والجواب على هذا السؤال يأتي في طي مسائل:
الأولى ما هي العصمة؟

والجواب أن العصمة قوة قدسية وبصيرة ملكوتية ونورانية ربانية راسخة في النفس يحفظ بها صاحبها نفسها عن القبائح إتيان كل ما في فعله انصراف عن الحق ونسيان المولى.

وإن شئت قلت: حضور خاص للعبد عند مولاه لا يرتكب معه ما ينافي هذا الحضور فلا يشتغل في هذا الحضور إلا بما يناسبه ففي مثل هذا الموقف الأقدس لا ذنب، ولا معصية، ولا انصراف عن الله تعالى. وهذا مقام رفيع لا يناله، ولا يفوز به إلا عباد الله المخلصين الكاملين الذين ليس لغير الله سلطان عليهم وهم الأنبياء والأئمة عليهم السلام. وإن شئت مثالا لذلك والمثال لا يسئل عنه.

فانظر إلى نفسك إذا كنت طالبا سلعة تذهب إلى السوق لشرائها فيعرضها بايع لك بدينار، وآخر بدينارين، ولا شك أنك مختار في اشترائها من الأول أو الثاني لكن لا تشتريها إلا من الأول لما فيك من قوة التميز بين نفعك وضررك، والمعصوم في صفاء النفس والاتصال بعالم الغيب وقوة الدرك حتى في ترك الأولى كترك المستحبات وفعل المكروهات أصفى نفسا منك ومن غيرك. وبالجملة فالحضور ضد الغياب، والتوجه ضد الانصراف فمن كان في محضر المولى ليس بغائب عنه ومن ذاق حلاوة قربه ومؤانسته لا يبتغي عنها بدلا، ومن جلس على بساط عبادته وأدرك لذة مناجاته يقول كما قال زين العابدين عليه السلام:

متى راحة من نصب لغيرك بدنه ومتى فرح من قصد سواك بنيته

قال العلامة الجليل السيد عبد الله شبر.

العصمة عبارة عن قوة العقل من حيث لا يغلب مع كونه قادرا على المعاصي كلها كجائز الخطاء وليس معنى العصمة أن الله يجبره على ترك المعصية بل يفعل به ألطافا يترك معها المعصية باختياره مع قدرته عليها كقوة العقل، وكما الفطانة، والذكاء ونهاية صفاء النفس وكمال الاعتناء بطاعة الله تعالى، ولو لم يكن قادرا على المعاصي بل كان مجبورا على الطاعات لكان منافيا للتكليف، ولا إكراه في الدين والنبي صلى الله عليه وآله أول من كلف حيث قال:

فأنا أول العابدين (١) وأنا أول المسلمين (٢)

وقال تعالى: واعبد ربك حتى يأتيك اليقين (٣)

ولأنه لو لم يكن قادرا على المعصية لكان أدنى مرتبة من صلحاء المؤمنين القادرين على المعاصي التاركين لها (٤).

وقال الشارح للصحيفة الشريف الأجل.

العصمة في اللغة اسم من عصمة الله من المكروه يعصمه باب ضرب بمعنى حفظه ووقاه.

وفي العرف: فيض إلهي يقوى به العبد على تحري الخير وتجنب الشر الخ (٥).

وقال الراغب: وعصمة الأنبياء حفظه إياهم أولا بما خصهم به .

---

(١) الزخرف ٨١.

(٢) الأنعام ١٦٣.

(٣) سورة الحجر آية ٩٩.

(٤) حق اليقين ج ١ ص ٩٠.

(٥) رياض السالكين الروضة السادسة عشرة

من صفاء الجوهر ثم بما أولاهم من الفضائل الجسمية والنفسية ثم بالنصرة وبتثبيت أقدامهم، ثم بإنزال السكينة عليهم وبحفظ قلوبهم وبالتوفيق (١).

وقال الشيخ الأكبر المفيد قدس سره:

العصمة من الله لحججه هي التوفيق، واللطف والاعتصام من الحجج بها من الذنوب والغلط في دين الله تعالى والعصمة تفضل من الله تعالى على من علم أنه يتمسك بعصمته، والاعتصام فعل المعتصم وليست القدرة مانعة من القدرة على القبيح ولا مضطرة للمعصوم على الحسن ولا ملجئة له إليه (٢).

وقال أيضا رضوان الله عليه.

العصمة لطف يفعله الله بالمكلف بحيث يمنع عنه وقوع المعصية وترك الطاعة مع قدرته عليها (٣)

وقال العلامة الحلي رحمه الله تعالى:

هي ما يمتنع المكلف معه من المعصية متمكنا فيها ولا يمتنع فيها عدمها (٤).

وقال الفاضل السيوري قدس سره.

.

---

(١) مفردات القرآن في (عصم).

(٢) تصحيح الاعتقاد ص ٢١٤.

(٣) النكت الاعتقادية ص ٤٥.

(٤) كتاب الألفين المبحث السابع وراجع في ذلك كلامه في شرح تجريد الاعتقاد في المسألة الثانية من المقصد الخامس

قال أصحابنا ومن وافقهم من العدلية: هي لطف يفعله الله بالمكلف بحيث يمتنع المعصية لانتفاء داعيه ووجود صارفه مع قدرته عليها ووقوع المعصية ممكن نظرا إلى قدرته وممتنع نظرا إلى عدم الداعي ووجود الصارف، وإنما قلنا بقدرته عليها لأنه لو لاه لما استحق مدحا ولا ثوابا إذ لا اختيار له حينئذ لأنهما يستحقان على فعل الممكن وتركه لكنه يستحق المدح والثواب لعصمته إجماعا فيكون قادرا.

وقال الأشاعرة: هي القدرة على الطاعة وعدم القدرة على المعصية (١).

وقال بعض الحكماء:

إن المعصوم خلقه الله جبلة صافية، وطينة نقية، ومزاجا قابلا وخصه بعقل قوي وفكر سوي، وجعل له ألطافا زائدة فهو قوي بما خصه على فعل الواجبات واجتناب المقبحات والالتفات إلى ملكوت السماوات والإعراض عن عالم الجهات فيكون النفس الأمارة مأسورة مقهورة في حيز النفس العاقلة.

وقيل: هو المختص بنفس هي أشرف النفوس الإنسانية، ولها عناية خاصة، وفيض يتمكن به من أسر القوة الوهمية والخيالة الموجبتين للشهوة والغضب المتعلق كل ذلك بالقوة الحيوانية.

ولبعضهم كلام حسن جامع هنا قالوا:

العصمة ملكة نفسانية يمنع المتصف بها من الفجور مع قدرته .

---

(١) لا يخفى عليك بطلان هذه المقالة لأن القدرة على الطاعة لا تحقق إلا مع القدرة على تركها، والقدرة على ترك الطاعة هي القدرة على المعصية

عليه، ويتوقف هذه الملكة على العلم بمثالب المعاصي ومناقب الطاعات لأن العفة متى حصلت في جوهر النفس وانضاف إليها العلم التام بما في المعصية من الشقاوة والطاعة من السعادة صار ذلك العلم موجبا لرسوخها في النفس فتصير ملكة، ثم إن تلك الملكة إنما يحصل له بخاصية نفسية أو بدنية تقتضيها، وإلا لكان اختصاصه بتلك الملكة دون بني نوعه ترجيحا من غير مرجح، ويتأكد ذلك بتواتر الوحي وأن يعلم المؤاخذة على ترك الأولى (١).

أقول لا ريب أن الاختصاص بتلك الملكة إنما يكون بجهة مرجحة يعلمها الله تعالى، وليس علينا السؤال عن هذه الجهة وهذا كاختصاص كثير من المخلوقات بل كلها بأوصاف خاصة واختلافهم في الأنواع والأفراد، واختصاص السماء والأرض بالخلق وغير ذلك، وما هو المعلوم عقلا وشرعا أن كل ذلك لم يكن عبثا، ومن خلق هذا الخلق وجعل هذا النظام الحاكم على عالم الإنسان، والحاكم على عالم الحيوان والنباتات بأنواعها، والجمادات كلها تشهد بحكمه وتقدسه عن اللغو والعبث، وقال سبحانه وتعالى في وصف أولي الألباب:

ويتفكرون في خلق السماوات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانك فقنا عذاب النار (٢).

وقال تعالى جده.

ما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا

.

---

(١) اللوامع الإلهية اللامع العاشر ص ١٦٩، ١٧٠.

(٢) آل عمران ١٩١.

فويل للذين كفروا من النار (١).
وقال عز من قائل: أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا وأنكم إلينا لا ترجعون (٢).
وهذا لا يمنع عن القول بأشرفية البعض من البعض، وأفضليته بل غاية ما يقال فيه: إن ذلك بتقديره وحكمته.
فالسؤال الذي ربما يختلج بالبال في اصطفاء من اصطفاه الله من الأنبياء والأئمة عليهم السلام هو السؤال عن اختصاص كل ذي فضل في هذا العالم بنوعه أو فرده على غيره.
والجواب على النحو العام هو أن أفعال الله تعالى كلها متقنة محكمة صدرت منه لأغراض متعالية والتفضيل المشاهد في العالم إما حصل لعلل يقتضيها ضيق عالم المادة وما جعل الله في كل جزء من أجزاء هذا العالم بتقديره من التأثير في غيره أو التأثير منه، وإما يحصل لعلل اختيارية تؤثر في كمال النفس وفضلها، وتؤثر في تفضيل بعض الأفراد من الإنسان والحيوان، والنبات على غيرها، وقد يحصل لعلل أخرى اختيارية للعبد، وغير اختيارية مما يوجب الترجيح ويؤثر فيه، والجهات المرجحة كثيرة لا يمكننا إحصائها ومعرفة تفاصيلها فإذا وجد بإذن الله تعالى وتقديره شخص قابل للإفاضة الغيبية والعناية الربانية كالعصمة والعلوم اللدنية لا يحرم منها ويستحيل أن يمنع الله تعالى ذلك عنه والله تعالى أعلم بموارد عناياته وإفاضاته.
.

---

(١) سورة ص ٢٧
(٢) المؤمنون ١١٥

هذا ولنا أن نقول أن النظام لا يتم بل لا يقوم إلا على التفضيل والاختصاص والاصطفاء فاختصاص العين بالرؤية والأذن بالسمع وسائر الأعضاء كلها بخاصية معينة، وكذا اختصاص هذا الشجر بهذا الثمر وهذا بهذا هو المقوم لهذا النظام بإذن الله تعالى ولو لم يكن هذا الاختصاص لم يكن هذا العالم " وذلك تقدير العزيز العليم ". (١)
فالاصطفاء والاختصاص والتفضيل أمر واقع في عالم التكوين مهما كانت علله ومعلومة كانت لنا أو مجهولة عندنا.
نرى ذلك بالعيان، ونقرأه في تراجم الأنبياء والأولياء وأرباب العقول الكبيرة وغيرها، كما نلبس عصمة الأنبياء والأولياء من خلال سيرتهم وعباداتهم، وخصائصهم وأخلاقهم لا يمكننا إنكار الواقعيات، القرآن المجيد أيضا ناطق باصطفاء بعض الناس على بعض، وبعض الأنواع على بعض قال الله تعالى:
" ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض (٢).
وقال سبحانه:
" تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم على بعض درجات (٣)
وقال عز من قائل: وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين (٤) (أي عالمي زمانها كما ورد .

---

(١) يس ٣٨
(٢) الإسراء ٥٥
(٣) البقرة ٢٥٣
(٤) آل عمران ٤٢

في التفاسير).
وقال جل شأنه: " يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين (١) (أي عالمي زمانها).
وقال الله تعالى: " ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا (٢).
وقال تعالى جده: " إن الله اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين (٣).
وقال تعالى شأنه: " ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا (٤)
وقال تعالى: ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض (٥)
نعم يستفاد من بعض الآيات الدالة على التفضيل وجهه أيضا كقوله تعالى: فضل الله المجاهدين على القاعدين أجرا عظيما (٦)
وقوله عز شأنه: يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات (٧).
حيث يستفاد من الآية الأولى أن وجه تفضيل المجاهدين على القاعدين هو جهادهم، ومن الثانية أن وجه رفع درجات المؤمنين .

---

(١) البقرة ٤٠
(٢) الإسراء ٧٠
(٣) آل عمران ٣٣
(٤) الفاطر ٣٢
(٥) النساء ٣٢
(٦) النساء ٩٥
(٧) المجادلة ١١

والعلماء هو إيمانهم، وعلمهم كما يستفاد من البعض الآخر جهة التفضيل.
كقوله تعالى: منهم من كلم الله ورفع بعضهم فوق بعض درجات وآتينا عيسى بن مريم البينات وأيدناه بروح القدس (١) حيث يستفاد منه أن جهة تفضيل موسى على بعض الأنبياء أنه كلم الله، وجهة تفضيل عيسى البينات وتأييده من جانب الله تعالى بروح القدس وكما يستفاد من البعض الآخر أن التفضيل إنما يكون لحكمة أخرى خارجة عن المفضل والمفضل عليه وإن كان فائدته يرجع إليها وإلى النظام.
كقوله تعالى: ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا (٢).
إذا فلا استبعاد في اختصاص بعض الناس بالاصطفاء والعصمة وغيرها من الفضائل بعد ما يرى مثلها في نظام الله تعالى في خلقه وبعد ما جرى عليه عادته وسنته فلا يجوز السؤال عنه حسدا واعتراضا ولا فائدة فيه.
قال الله تعالى: أم يحسدون الناس على ما آتيهم الله من فضله فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكا عظيما (٣).
وروى شيخنا ثقة الإسلام الكليني في الكافي عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن حماد بن عثمان عن عبد الله .

---

(١) البقرة ٢٥٣
(٢) الزخرف ٣٢
(٣) النساء ٥٤

الكاهلي قال:
قال أبو عبد الله عليه السلام: لو أن قوما عبدوا الله وحده لا شريك له وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وحجوا البيت، وصاموا شهر رمضان ثم قالوا لشئ صنعه الله أو صنعه رسول الله صلى الله عليه وآله إلا صنع خلاف الذي صنع أو وجدوا ذلك في قلوبهم لكانوا بذلك مشركين ثم تلا هذه الآية فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما (١).
ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: عليكم بالتسليم (٢).
المسألة الثانية:
ما هي أنواع العصمة؟
وما هو النوع الذي يجب أن يكون النبي والإمام متصفين به؟
والجواب: إن العصمة تارة تطلق، ويراد منها العصمة عن الكفر والكذب في تبليغ الرسالة والإخبار عن أحكام الله والمعارف الدينية وتارة يراد منها العصمة عن الكفر ومطلق الكذب بعد النبوة أو مع قبلها، وتارة يراد منها العصمة عن المعاصي وكلما ينفر عنه وعن ترك الأولى أيضا بعد النبوة أو مع قبلها.
فهذه سبعة أنواع كل نوع أوسع وأشمل حتى يصل إلى النوع السابع وهو العصمة عن المعاصي وترك الأولى وكلما ينفر عنه قبل النبوة وبعدها.

---

(١) النساء ٦٥
(٢) مرآة العقول ج ٤ ص ٢٨٠.

ولا ريب أن الدليل عليه دليل على الجميع، والأقوال في النوع المعتبر في النبي والإمام مختلف لا فائدة في ذكرها هنا من أراد الاطلاع عليها فليراجع كتاب تنزيه الأنبياء والكتب المؤلفة في الكلام والفرق والذي نقول ونعتقده عصمة الأنبياء عن جميع المعاصي وعما ينفر عنه قبل النبوة وبعدها وعن الخطأ والسهو والاشتباه في كل ما يرجع إلى تبليغ رسالات الله تعالى وعصمة نبينا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله والأئمة المعصومين عليهم السلام عن جميع ذلك وعن ترك الأولى وعن الخطأ والسهو في جميع الأمور.

المسألة الثالثة:

الأدلة التي تقام على عصمة الأنبياء والأئمة عليهم السلام هل هي عقلية أو سمعية؟

وأعني بالثانية ما يستفاد من مصادر التشريع الإسلامي، وهل الأصل في إثبات هذا الموضوع هو العقل أو النقل يكفي في ذلك فإن لم تقم الأدلة العقلية عليه يجوز إثباته بالنقل؟

والجواب: أما عن الأول فنقول: قد دل العقل والنقل على وجوب عصمة الإمام، وأدلتها العقلية والنقلية كثيرة جدا فهذا كتاب (الألفين) لنابغة علوم المعقول والمنقول العلامة الحلي رضوان الله تعالى عليه، والنسخة المطبوعة منه وإن كان ناقصة مشتملة على ما يتجاوز عن ألف دليل عقلي وسمعي على أن الإمام يجب أن يكون معصوما.

وأما الجواب عن الثاني: فالأصل في الاعتقاد بعصمة النبي والإمام ووجوب كون الإمام معصوما هو حكم العقل والشرع يؤيد العقل

في حكمه هذا وذلك لأن العقل قاطع بوجوب اتصاف النبي والإمام بالعصمة والشرع إنما يكون المرجع الأول في كل مورد لو حكم فيه بالإيجاب أو السلب لم يكن حكمه بأيهما مغايرا لحكم العقل.
وبعبارة أخرى الشرع هو المرجع الأول في كل مورد لم يكن للعقل فيه بالإيجاب أو السلب حكم بحيث يكون حكم الشرع بالسلب أو الايجاب موضوعا لحكم العقل به أيضا أو لحكمه الآخر كحكمه برمي الجمار والسعي بين الصفا والمروة فإن العقل بعد حكم الشرع به يحكم به كما يحكم بوجوب إطاعته ووجوب الأمر به وذم تاركه وضابطة أخرى في ذلك: أن لا يكون حكم الشرع في مورد تكون حجته حكم الشرع أو أصل الشرع متوقفة على حكم العقل به.
ففي مسألة عصمة الأنبياء العقل هو المرجع الأول ويحكم بوجوب كون النبي معصوما لأدلته، وأما الشرع فالعلم بأصله متوقف على العلم بلزوم بعث النبي وشرايطه وأوصافه، والعلم بهذه لو كان ممكن الحصول من جانب الشرع لزم الدور لأن العلم بالشرع، وما يخبر عنه النبي متوقف على العلم بأوصافه ولو كان العلم بأوصافه متوقفا على إخبار النبي لزم الدور.
فقد اتضح من ذلك أن ما في دائرة حكم الشرع به والشرع هو المرجع الأول فيه هو كلما لم يكن للعقل فيه حكم إيجابي أو سلبي ولم يكن مما يتوقف عليه العلم بالشرع وإثبات اشتراط العصمة في النبي خارج عن ذلك، وكذا إثبات اشتراط عصمة الإمام فإنه وإن لم يكن مما يتوقف عليه العلم بالشرع ولكن العقل حاكم به بالإيجاب وعليه

يكون الشرع فيه مرشدا إلى حكم العقل ومؤيدا ومقررا له، ومن هنا يعلم أن الحكم بوجوب إطاعة الله تعالى عقلي وإرشادي كما أن الحكم بوجوب إطاعة النبي والإمام شرعي ومولوي.

فإن قلت: إذا كان العقل هو المرجع الأول في تلك المسألة فمن أي طريق تعرف عصمة النبي وأن المعجزة التي أتى بها دليل على صدقه ونبوته وبالتالي على عصمته، وبعبارة أخرى صدق مدعي النبوة يثبت بالمعجزة إذا كان معصوما ومن المعلوم عدم وجود دليل على عصمة مدعيها إلا أن يقال إن المعجزة كما تدل على صدق مدعي النبوة تدل على عصمته أيضا وعليه كيف يكون العقل هو المرجع الأول.

قلت: أولا ما قلنا بأن العقل هو المرجع الأول فيه هو لزوم العصمة في النبي والإمام وفرق بين مسألة وجوب كون النبي والإمام معصومين وبين مسألة طريق معرفة المعصوم، والمعجزة دليل على صدق مدعي النبوة وعصمته بحكم العقل فما يدل عليه العقل أولا بدون الاستعانة بالمعجزة هو لزوم بعث النبي ونصب الإمام ولزوم اتصافها بالعصمة وما يحكم به العقل بالمعجزة هو كون هذا الشخص المعين هو النبي المعصوم والإمام المعصوم.

ثانيا: المعجزة وإن يثبت بها صدق النبي وعصمته ليست من الأدلة السمعية والشرعية بل هي مما يثبت بها الشرع وحجية السمع، فمعجزات الأولياء والأنبياء خارجة عن أدلة السمعية الشرعية ومدلولها ليس من الأمور التي تثبت بإخبار النبي والإمام.

فظهر بذلك أن لا منافاة بين كون العقل حاكما بلزوم العصمة

في النبي والإمام وبين كون المعجزة دليلا على صدق النبي وعصمته وكذلك الإمام وإن هذا أيضا حكم العقل وليس من الشرع وما يثبت حجيته وحقيته بالمعجزة بشئ.

نعم هنا أمر لا بأس بالإشارة إليه وهو أن المعجزة إنما تكون دليلا على العصمة إذا لم يكن في مدعي النبوة عملا وخلقا وخلقا ما ينافي العصمة وإذا كان فيه ما ينافي ذلك كارتكاب القبائح، وسوء الأخلاق فهو الدليل على أن ما يظهره بعنوان المعجزة ليس معجزة لأن الله لا يؤيد عمل المبطلين ولا يصلح عمل المفسدين، وهكذا يجيئ الكلام في النص الصادر من النبي على نبوة من يأتي بعده أو إمامته فإذا كان المدعي لورود النص عليه غير مرضي الأخلاق والأفعال لا يعتنى بما يدعيه ويعلم من ذلك أن ما يدعيه من النص لم يصدر أو صدر في حق غيره.

المسألة الرابعة:

ما هي الدلائل العقلية على عصمة الأنبياء والأئمة صلوات الله عليهم أجمعين؟

الجواب: أدلتها كثيرة نذكر نموذجا منها مما يدل على المعتقد الحق.

فمنها: أنهم لو لم يكونوا معصومين عن المعاصي عمدا وسهوا، وعن الخطأ والنسيان والسهو في كل ما يرجع إلى ما يجب اتباعهم من أقوالهم وأفعالهم وسيرهم وسلوكهم ليرفع الاطمينان والاعتماد عن اتباعهم والاقتداء والتأسي بهم، وتبطل فائدة بعث الأنبياء ونصب الأئمة وينقض الغرض الباعث إلى إرسال الرسل

بل خطأهم ونسيانهم في الأمور العادية أيضا يضعف ذلك الاعتماد، تنزههم عنه يقوي ذلك ويؤكده غاية التأكيد فاللطف والحكمة يقتضي اختصاصهم بعنايات وألطاف تدفع عنهم السهو والنسيان.

لا يقال: إن ذلك غلو فيهم، وأنهم ما فوق الإنسان وأعلى منه

لأنه يقال: اختصاصهم بتلك العنايات وكون ذكرهم وتوجههم دائميا ليس فوق حد الإنسان ولا يقول ذلك إلا من قصر عن معرفة الإنسان ومراتب كماله، وما يصل إليه في سيره إلى الله تعالى.

قال الإمام أبو عبد الله عليه السلام على ما روي عنه:

الصورة الإنسانية هي أكبر حجج الله على خلقه، وهي الهيكل الذي بناه بحكمته وهي مجموع صور العالمين وهي المختصر من العلوم في اللوح المحفوظ.

وينسب إلى أمير المؤمنين عليه السلام.

وأنت الكتاب المبين الذي * بأحرفه يظهر المضمر

الغلو إنما يحصل برفعهم من مرتبة العبودية والمخلوقية، والفقر الذاتي إلى مرتبة المعبودية والخالقية والغنى الذاتي، والفضائل وكثير من الصفات وما يتقرب العبد إلى المولى، ويتخلق بأخلاقه مشتركة بين الإنسان والملائكة فلم يدل دليل على امتناع اتصاف البشر بها وإن لم تحصل إلا للأوحدي من الناس، وإثباتها لهم ليس غلوا فيهم، و غاية ما يقال فيهم أن هذه الصفات في الملائكة فعلية، وليست بالاستعداد وبالقوة، والإنسان لا بشرط في ذلك عن الفعلية والاستعداد فبعض أفراد الإنسان فيه هذا بالقوة وبعضهم فيه بالفعلية.

هذا مضافا إلى أن القول: بأنهم ما فوق الإنسان إن أريد به رفعهم إلى مرتبة الملائكة، وإثبات هويتهم لهم فليس هذا رفعا لهم من مرتبتهم إن لم يكن إثباتا لقصر لهم إذ الأنبياء والأئمة أفضل من الملائكة لأن عصمتهم عن المعاصي ليس معناها عدم تمكنهم منها أو نفي ما كان يمكن أن يكون داعيا لهم، وكم فرق بين من لا يتحقق له الداعي إلى الأكل لعدم إمكان ذلك له فلا يسند إليه ترك الأكل حقيقة وإن أسند إليه فلا يكون إلا مجازا كقول القائل إن الحجر لا يأكل فامتناعه عن الأكل ليس عن عمد واختيار بل لا يصح أن يسند إليه الامتناع عن ترك الأكل وبين من يمتنع عنه بالاختيار ويسند إليه كسائر أفعاله وتروكه الاختيارية ولأجل هذا يقول المحقق الطوسي قدس سره القدوسي في أفضلية الأنبياء على الملائكة:

والأنبياء أفضل لوجود المضار.

وأما قوله تعالى: قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي (١).

وقوله تعالى: قل سبحان ربي هل كنت إلا بشرا رسولا (٢).

فليس مفادهما أن إثبات صفات الملائكة لهم غلو ورفع عن درجة الإنسان إلى درجة أعلى بل المراد نفي الغلو بإثبات صفات الله المختصة لهم، وإثبات الاستقلال لهم في عرض إرادة الله ومشيته فهم عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون. ليس لهم الإتيان بأية إلا بإذن الله تعالى، فمثل النبي الخاتم صلى الله عليه وآله الذي:

.

---

(١) سورة الكهف ١١٠

(٢) الإسراء ٩٣.

فاق النبيين في خلق وفي خلق * ولم يدانوه في علم ولا كرم
وكلهم من رسول الله ملتمس * غرفا من اليم أو رشفا من الديم
وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى (١)
وأيضا مثل هاتين الآيتين رد على من يطلب من النبي صلى الله عليه وآله ترك ما هو ضرورة الإنسان كالأكل، والشرب والمشي في الأسواق زعما منه أن ترك ذلك كمال النبي صلى الله عليه وآله ولذا قالوا:
ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق (٢)
وقال سبحانه وتعالى: وما منع الناس أن يؤمنوا إذا جائهم الهدى إلا أن قالوا بعث الله بشرا رسولا. قل لو كان في الأرض ملائكة يمشون مطمئنين لنزلنا عليهم من السماء ملكا رسولا (٣)
ومن الأدلة التي أقيمت على عصمة الأنبياء والأئمة عليهم السلام أنه يجب في النبي والإمام قوة الرأي والبصيرة وعدم السهو، وكلما ينفر عنه، ومن المعلوم أن المعصية كبيرة كانت أو صغيرة من أعظم ما ينفر عنه، ومن أقوى الشواهد على ضعف الرأي، والسهو أيضا يذهب بمكانته الاجتماعية وربما يصير سببا لاستهزاء الناس به، وإنكاره ما عليه وادعائه ما ليس له وكل ذلك ينافي مصلحة النبوات.
ومنها أنه يجب متابعتهم وإطاعتهم، ولو لم يكونوا معصومين جاز أن يأمروا بالمعصية، وما فيه المفسدة، وينهوا عن الطاعة وما فيه .

---

(١) النجم ٣
(٢) الفرقان - ٧
(٣) الإسراء ٩٤، ٩٥

المصلحة وذلك يؤدي إلى إغواء الناس وإضلالهم، وهذا ضد المقصود من بعث الرسل لأن الغرض فيه هداية العباد والبشارة والإنذار.
ومنها غير ذلك من الأدلة التي تعد بالمئات ذكرها العلامة في الألفين وفي سائر كتبه في الكلام والإمامة، وذكر طائفة منها غيره أيضا من شاء أكثر من ذلك فليراجع هذه الكتب.
المسألة الخامسة:
ما هي أدلة عصمتهم من مصادر التشريع الإسلامي؟!
الجواب: إن الأدلة الدالة عليها من القرآن المجيد قوله تعالى
وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن قال إني جاعلك للناس إماما قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين (١)
فهذه الآية الكريمة صريحة في عظم أمر الإمامة وأنها عهد الله تعالى لا ينال الظالمين، والظلم عنوان عام لكل ما لا يجوز فعله شرعا أو عقلا كما تعرف ذلك من موارد استعمالاته في الكتاب والسنة واللغة.
لا يقال إن الآية لا تدل على أكثر من عدم لياقة الظالم لنيل منصب الإمامة في حال تلبسه بالظلم ولا تدل على عدم نيله إذا كان متلبسا به فيما مضى.
لأنه يقال: أولا لا نسلم كون المشتق حقيقة في المتلبس بالمبدأ في الحال أي في حال الجري والنسبة بل هو أعم منه ومما انقضى عنه المبدأ.
وثانيا ما هو الملاك في عدم نيل الظالم الإمامة هو صدور الظلم
.

---

(١) البقرة - ١٢٤.

عنه فما يمنع شارب الخمر، وقاتل النفس المحترمة والسارق وغيرهم من الظالمين عن التشرف بمقام الإمامة هو شرب الخمر وقتل النفس والسرقة وإن صدر عنهم في الماضي وتابوا بعده، وليس المراد أن شارب الخمر أو الزاني أو عابد الأصنام في حال تلبسه بالزنا، والطارق في حال تلبسه بالسرقة وعابد الأصنام في حال تلبسه بعبادة الأصنام وعدم توبته عن هذه الأفعال غير صالح لهذا المقام أما بعد هذا الحال ولو بساعة ولحظة وبعد التوبة لا تقدح هذه المعاصي في صلاحيته، وهذا واضح يعرف بأدنى تأمل.

إن قلت: فما معنى قوله صلى الله عليه وآله: الإسلام يجب ما قبله والتوبة تجب ما قبله والتوبة تجب ما قبلها وقوله صلى الله عليه وآله: التائب من الذنب كمن لا ذنب له.

قلت: لا ريب في ذلك ولكن قد بينا لك أن الشرع إنما يحكم تأسيسا وهو المرجع الأول فيما لا حكم فيه للعقل: ففي دائرة الأحكام والتكاليف الشرعية وضعية كانت أو تكليفية الإسلام يجب ما قبله، ويذهب بالآثار الشرعية المترتبة على الأفعال التي ارتكبها الشخص قبل إسلامه على التفصيل المذكور في الفقه، أما الآثار الوضعية الحقيقية فليست بتشريعية ولا تنالها يد الانشاء والاعتبار فليست قابلة للمحو بالإسلام والتوبة.

فتنفر الطباع عمن ارتكب قبائح الأعمال والشرور وعبد الأصنام قبل إسلامه وتوبته لا يزول بهما وكذا عدم الاعتماد على الكذابين، والخائنين وأهل الفجور والشر والفساد أمر طبيعي ل يمكن رفعه بالإنشاء

ومصلحة النبوات وتربية العباد وسياسة أمورهم تقتضي أن يكون النبي والإمام من غيرهم، وكم فرق بين من لم يكفر بالله طرفة عين، وكان له في سوالف عمره سوابق حسنة وكانت حياته مضيئة بالخيرات مشرقة بالصلح والسلم، والكرامة الإنسانية والرشد والصلاح ومنع الظلم ورحمة الأيتام والضعفاء والمستضعفين وبين من مضى برهة من عمره في عبادة الأصنام والارتكاب للقبائح حتى وأد البنات بقساوة شديدة قلما يرى مثلها في تاريخ الإنسان (١).

وثالثا عدم نيل عهد الله تعالى الظالم في حال ظلمه سيما إذا كان ظلمه عبادة الأصنام وارتكاب الفجور والظلم على العباد بالاستعلاء عليهم واستضعافهم واضح لا يحتاج توهمه إلى دافع، سيما إذا كان السائل نبيا جليلا كإبراهيم الخليل الذي بلغ في معرفة الله تعالى الغاية القصوى، ودفع توهمه خلاف البلاغة فإذا ليس المراد منه إلا مطلق من صدر عنه الظلم بل خصوص من صدر منه الظلم في الماضي أو يعلم الله بصدوره منه في المستقبل، وأما المتلبس بالظلم فعدم لياقته معلوم بالضرورة لا حاجة إلى التنبيه عليه.

.

---

(١) وهذا عمر بن الخطاب قد دفن فيما روي ستا من بناته في الجاهلية وإن كان ليحضر لإحداهن الحفرة يريد أن يئدها فيها فيتخلله غبار الحفر فتنفض البنت عن أبيها غباره، وتمشط لحيته بأصابعها حنانا ورقة فلا يلين ذلك من قلبه شيئا حتى إذا انتهى، زجها في قبرها وأهال التراب بين بكائها وعويلها واستنجادها به يا أبتاه! (الأستاذ محمد سعيد الأفغاني - مجلة حضارة الإسلام طبع دمشق) (ع ٢ س ٢٢ ص ٢١).

نعم هذه الآية لا تدل على أزيد من عصمتهم عن المعاصي.
ومن هذه الآيات قوله تعالى: يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم.
وهذه الآية دلت على إطاعة الرسول، وأولي الأمر في كل ما يأمرون به وينهون عنه، ولو لم يكونوا معصومين لزم الأمر بإطاعة غير المعصوم، والأمر بإطاعة غير المعصوم، والأمر بإطاعته قبيح لكونه معرضا للأمر بالقبيح والنهي عن الحسن.
ومنها قوله تعالى: يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين (١).
فإنه يدل على وجوب الكون مع الصادقين، والكون معهم عبارة عن متابعة أقوالهم، والاقتداء بأفعالهم، والتزام سيرتهم وعدم مفارقتهم، فيجب أولا عدم خلو الزمان منهم، وثانيا كونهم معصومين عن المعاصي والخطأ والسهو بل وترك الأولى وقد روي من طرق الشيعة وأهل السنة أن الصادقين هم أئمة أهل البيت عليهم السلام (٢).
وللفخر الرازي في تفسيره الكبير كلام حول تفسير هذه الآية
.

---

(١) التوبة - ١١٩
(٢) يراجع في ذلك شواهد التنزيل للحاكم الحسكاني ج ١ ص ٢٦٢ - ٢٥٩ والدر المنثور للسيوطي ج ٣ ص ٩٠ وخصائص الوحي المبين لابن بطريق الفصل الثالث والعشرون ص ١٣٦ وغيرها من كتب أعلام الشيعة وأهل السنة ولابن بطريق هنا استدلال على أن الإيمان والتقوى لا ينفعان إلا بعد الكون مع أمير المؤمنين علي (ع).

يؤيد بالإفصاح مذهب الشيعة الإمامية، وكلامه في غاية التحقيق، ولا عبرة بما قال في ذيل كلامه من الجواب عما تفطن به فإنه في غاية الضعف ويستبعد خفاء ضعفه عن مثله فلعله إنما قاله خوفا من النواصب الذين يرون إنكار فضائل أهل البيت عليهم السلام وبغضهم من علائم كون الشخص من أهل السنة مع أن النبي صلى الله عليه وآله قال:

لا يحب عليا منافق ولا يبغضه مؤمن (١).

وقال علي عليه السلام: عهد إلي النبي صلى الله عليه وآله أنه لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق (٢) ومن الآيات الدالة على عصمتهم قوله تعالى حكاية عن إبليس: فبعزتك لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين (٣).

وقوله تعالى: إن عبادي ليس لك عليهم سلطان (٤)

وقوله سبحانه: أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدي إلا أن يهدى فما لكم كيف تحكمون (٥)

وقوله عز وجل: قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله (٦).

---

(١) أخرجه الترمذي وأحمد فراجع.

(٢) راجع مسند أحمد ج ١ ص ٨٤ و ٩٥ و ١٢٨ وغيره من الجوامع كسنن النسائي وابن ماجة والترمذي.

(٣) سورة ص ٨٣.

(٤) سورة الحجر ٤٢.

(٥) يونس ٣٥.

(٦) آل عمران ٣١.

وقوله عز من قائل: إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا (١) وغيرها مما يطول بنا المقام بذكرها وبيان الاستدلال بها.

إن قلت: إذا كان الأمر بإطاعة غير المعصوم قبيحا لا يصدر عن الحكيم كما ذكرتم في بيان الاستدلال بقوله تعالى: أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فما تقولون في أمراء السرايا، وحكام البلاد، والمفتي والقاضي مع أن الأمة اتفقت على وجوب إطاعتهم وعدم عصمتهم؟

قلت: أولا أنهم وإن كانوا ممن تجب طاعته فيما علم بعدم خطأهم وفيما لا طريق إلى العلم بخطأهم إلا أنه لو علم بخطأهم لم تجب إطاعتهم لأنه (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق) وليس أمر أمراء السرايا وحكم حكام البلاد بحيث لا يمكن تخلفه عن الواقع وفرض الخطأ فيه كما هو الأمر في أمر النبي والإمام وحكمها لأنه لا يتخلف عن الواقع ودليل على الشرع يعرف به كما يعرف بغيره من مصادر التشريع.

وثانيا: أن النبي والإمام إذا أخطئا ليس من ورائها نبي أو إمام من ورائها نبي أو إمام ينبه على خطاهم بخلاف أمراء السرايا والحكام فإن النبي والإمام من ورائهم يحفظان الشريعة من التحريف والتغيير، وينبها على خطأ أمراء السرايا والعمال.

وثالثا: نقول إما أن نقول بوجوب إطاعة النبي في جميع

.

---

(١) الأحزاب ٣٣.

الأوقات، أو يخصص عمومه ببعض الأوقات لا سبيل إلى الثاني فإن الأمة اتفقت على وجوب إطاعته مطلقا وفي جميع الأوقات وعلى هذا لو فرض كون الإمام غير معصوم يمكن أن يقع في الخطأ في وقت ما ويأمر على خلاف أمر به النبي فحينئذ إما أن يجب إطاعته ومخالفة النبي فهذا باطل قطعا وإما أن يجب إطاعة النبي ومخالفة الإمام فهو مخالف لوجوب إطاعة كل واحد منها لأن الله ساوى بينهما في الأمر بإطاعتهما. وإما أن تجب إطاعة كل منها فهو محال وتكليف بما لا يطاق فلا يبقى إلا الأمر الرابع وهو عصمة الإمام كالنبي وعدم وقوع المخالفة بينهما.

وعلى هذا فنقول: فرق واضح بين إطاعة الإمام وإطاعة أمراء السرايا والحكام فإن الله لم يساو بين إطاعتهم وإطاعة الإمام والنبي، وإنما وجبت إطاعتهم بأمر النبي أو الإمام وتبعيتهما إياهم لهذه المناصب ولذا يجب أن يكون الإمام كالنبي معصوما دون غيرهما من أمراء السرايا والحكام.

هذا بعض الأدلة التي أقيمت على عصمة الأنبياء والأئمة عليهم السلام من القرآن المجيد المصدر الأول للتشريع الإسلامي بتقرير منا.

وهنا أيضا أدلة كثيرة من السنة التي هي المصدر الثاني للتشريع نشير إلى طائفة منها فمنها: الأحاديث المتواترة المشهورة بين الفريقين بأحاديث الثقلين (١) وهذه الأحاديث على كثرتها وتواترها، وكثرة

---

(١) منها ما أخرجه عبد بن حميد في مسنده عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله (ص): إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، إنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض (إحياء الميت بفضائل أهل البيت ج ٧) ومنها ما أخرجه أحمد في مسنده (ج ٣ ص ١٧): إني أوشك أن أدعى فأجيب وإني تارك فيكم الثقلين كتاب الله عز وجل وعترتي، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، وأن اللطيف الخبير أخبرني أنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض فانظروني بم تخلفوني فيهما.

مخرجيها، ورواتها من الصحابة قد دلت على عدم خلو الزمان من إمام معصوم عن المعصية والخطاء وحصر طريق الأمن، من الضلال والاختلاف بالتمسك بالكتاب والعترة الهادية المعصومة.

ومنها أحاديث السفينة (١) الدالة على أن مثل أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق.

ومنها الأحاديث الأمان (٢) وهذه الأحاديث أيضا دلت على عدم خلو الزمان من معصوم من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله يكون وجوده أمانا لأهل الأرض والتمسك به أمانا من الضلالة والاختلاف وقد أشبعنا الكلام حول هذه الأحاديث (أحاديث الثقلين، أحاديث السفينة، أحاديث الأمان) وأسنادها ومتونها ودلالتها في كتابنا (أمان .

---

(١) أخرج هذه الأحاديث من أعلام العامة ما يربو على المائة عن جمع من الصحابة ولفظها في بعض طرقها هكذا مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق.

(٢) ولفظها في بعض طرقها هكذا: النجوم أمان لأهل الأرض وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف الخ.

الأمة من الضلالة والاختلاف).
ولا يخفى عليك أن الأحاديث في عصمة النبي والإمام كثيرة جدا والأحاديث المذكورة وإن لم تدل على عصمة النبي إلا أنه بعد الدلالة على عصمة الإمام تدل على عصمة النبي بالطريق الأولى، وإنما استشهدنا بهذه الأحاديث لتواترها وشهرتها بين الفريقين ومن أراد أكثر من ذلك فليراجع الموسوعات والجوامع كالكافي والبحار.
وقد ثبت بالأدلة العقلية والنقلية عصمة النبي والإمام عن جميع المعاصي عمدا وخطأ وسهوا، وعن السهو والنسيان فيما يؤل إلى تبليغ أحكام الله تعالى وشئون الرسالة والإمامة، وأما العصمة عن الخطأ والنسيان والسهو في الأمور العادية وترك الأولى لغير نبينا والأئمة عليهم السلام من الأنبياء الماضين فغير ثابتة بل ربما يستظهر من بعض الآيات والأحاديث صدور هذه الأمور من بعضهم، وهذا وإن كان قابلا للتأويل إلا أنه ليس في البحث عنه كثير فائدة لأن مثل ذلك غير مضر بشؤون رسالاتهم ومقاماتهم العلية. الثابتة، وليس من الأمور الاعتقادية التي تجب معرفتها فيكفينا الاعتقاد في ذلك إن قيل بوجوب الاعتقاد فيه بما هو الواقع. نعم لما قلنا إن العصمة هي أعلى مراتب حضور العبد عند مولاه ونورانية نفسانية ملكوتية تذهب بكل الظلام، وتشرق كل وجود صاحبها فلا شك أن لهذه النورانية مراتب درجات أعلاها ما حصل للنبي والأئمة عليهم السلام، وأدناها ما يصون الشخص عن المعاصي عمدا وسهوا وعن الاشتباه والسهو والنسيان في أمر الرسالة وشئونها، فعلى هذا يمكن أن يوجد في عظماء الأنبياء نورانية وعناية

ربانية دائمة تصرفهم عن ترك الأولى وتدفع عن قلبهم غطاء السهو و حجاب النسيان.
وأما بالنسبة إلى نبينا صلى الله عليه وآله وأوصيائه وخلفائه الاثني عشر عليهم السلام فحيث أنهم في أعلى مراتب القوة القدسية والنورانية الربانية، ولا تفوق رتبتهم في الحضور عند المولى والجلوس على بساط قربه وأنسه رتبة، فعدم صدور ترك الأولى عنهم كعدم صدور المعاصي في نهاية الوضوح يظهر ذلك لكل من درس تاريخ حياتهم النورانية وأخلاقهم الإلهية، وأدعيتهم ومناجاتهم، وخشيتهم من الله تعالى وإنابتهم إليه وانقطاعهم عن الخلق فهم أكمل المظاهر لإخلاص العبد وترك الاشتغال بغير الله تعالى لا يصدرون إلا عن أمره كل فعالهم محمودة مرضية وكل حالاتهم حميدة شريفة لا تؤثر في وجودهم الدواعي إلا داعي الله وعن الاشتغال بغيره وامتثال أوامره ونواهيه، قد خرقت أبصار قلوبهم حجب النور فوصلت إلى معدن العظمة، وصارت أرواحهم معلقة بعز قدسه، جباههم ساجدة لعظمته وعيونهم ساهرة في خدمته، ودموعهم سائلة من خشيته وقلوبهم متعلقة بمحبته وأفئدتهم منخلعة من مهابته انقطعت همتهم إليه، وانصرفت رغبتهم نحوه، لقائه قرة أعينهم وقربه غاية سؤلهم.
إذا فكيف يصدر ترك الأولى ممن بعض شؤونه وحالاته ما سمعت رزقنا الله تعالى محبتهم وولايتهم وشفاعتهم وحشرنا في زمرتهم.
ولا يخفى عليك: أن ترك الأولى ليس معناه ترك المستحب أو فعل المكروه فحسب بل ربما يكون بترك المستحب أو فعل المكروه،

وربما يكون بفعل المستحب وترك المكروه والنبي والإمام أعلم بموارد ترك الأولى فلا يجوز نسبة ترك الأولى إلى النبي والولي بل إلى غيرهما من الفقهاء العارفين بأحكام الله تعالى وموارد تزاحم المستحبات والمكروهات بعضها مع بعض بمجرد ترك المستحب أو فعل المكروه بل يمكن الاستدلال بفعلها على عدم كون هذا الفعل أو الترك مستحبا أو مكروها بقول مطلق وإلا فلم يصدر منها.

ثم إنه قد بقي هنا مطلب آخر، وهو النظر في الآيات والأحاديث التي توهم منه عدم عصمة الأنبياء ولئلا يطول بنا المقام نحيل الباحثين إلى التفاسير المأثورة عن أهل بيت النبوة أعدال القرآن الكريم، وكتاب تنزيه الأنبياء والشافي وتلخيصه، واللوامع الإلهية، وبحار، الأنوار وغيرها من كتب الكلام والحديث، ومجمل القول في الآيات أنها غير ظاهرة في عدم عصمة الأنبياء ولو سلم ظهور لبعضها يجب تأويله وحمله على عدم إرادة ظاهرها. وأما الأحاديث فأكثرها من الإسرائيليات ومخرجة في كتب العامة فهي أما موضوعة لا سند لها ولا أصل كخبر الغرانيق والإسرائيليات التي أخذت من اليهود مثل كعب الأحبار ووهب بن منبه في قصص الأمم الماضية وأنبيائهم تجد فيها من الخرافات والأعاجيب ما يضحك به الثكلى، وأما ضعيفة السند لا يعتمد عليها سيما في أصول الدين ومعارضة بأحاديث أخرى صحيحة معتضد بحكم العقل.

وبالجملة فلا تجد في الأخبار ما يصح التعويل عليه والركون إليه في نفي العصمة للأنبياء صلوات الله على نبينا وعليهم أجمعين والله

الهادي إلى الصواب.
البحث الثاني:
في علم الإمام عليه السلام.
وإليك سؤال السائل العزيز بلفظه: هل يزداد علم الإمام المعصوم عليه السلام مع الأيام وهل أن علمه (ع) قبل (بعد ظ) توليه الإمامة يختلف عنه قبل ذلك؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف يمكننا والحالة هذه الحكم بأفضلية الإمام علي (ع) على الإمام الجواد (ع) الذي تولى الإمامة وهو ابن تسع سنين؟
الجواب: قد عقد إمام المحدثين ثقة الإسلام الكليني رضي الله عنه في كتاب الحجة من الجامع الكافي أبوابا في علومهم باب لولا أن الأئمة عليهم السلام يزدادون لنفد ما عندهم.
وإبداء الرأي في هذه الأبواب لو لم نقل يكون بعضها من متشابهات كلامهم وأسرارهم عليهم السلام موقوف على ملاحظة جميعها، وما فيها من الأحاديث، ورد مجملها على مفصلها وظاهرها على صريحها، وملاحظة أسنادها ثم شرحها وتفسيرها بما لا يخالف أصول المذهب كأفضلية الإمام أمير المؤمنين عليه السلام من سائر الأئمة عليهم السلام وأفضلية رسول الله صلى الله عليه وآله من الجميع فلو فرض وجود حديث معتبر يدل بلازمه الخفي مثلا على أفضلية بعض الأئمة عليهم السلام من أمير المؤمنين عليه السلام لا يحتج به لأن المعلوم من ضرورة المذهب وما يعرفه الخاص والعام من مذهب أهل البيت عليهم السلام اتفاقهم على أفضلية

أمير المؤمنين من غيره من الأئمة.
فمثل هذا اللازم ليس المراد قطعا، وهذه القرينة القطعية تكفي في تعيين المراد، وعدم اعتبار مثل هذه اللوازم بل الظواهر.
إذا أعرضت هذه الأحاديث على أهل الفن وعلى من له أنس بأحاديثهم ومعرفة مذاهبهم لا يعتنى بمثل هذه الاحتمالات كما أنك لا تحتمل إذا سمعت قائلا يقول (رأيت أسدا يرمي) أن مراده من الأسد هو الحيوان المفترس.
وبعد هذه المقدمة نقول: إن ازدياد علم الإمام المعصوم أمر ممكن معقول قد ورد في الأحاديث، ولا شك في أن الأنبياء والأئمة عليهم السلام وإن علموا الأسماء وأن الأئمة عليهم السلام علموا علم ما كان وما يكون (١)

---

(١) عقد في الكافي بابا بهذا العنوان: (باب أن الأئمة (ع) يعلمون علم ما كان وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم الشئ كما عقد بابا بهذا العنوان: باب أن الأئمة (ع) يعلمون جميع العلوم التي أخرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل (ع) وقال مولانا أمير المؤمنين (ع) على ما في نهج البلاغة (خطبة ١٧٥): والله لو شئت أن أخبر كل رجل منكم بمخرجه ومولجه، وجميع شأنه لفعلت، ولكن أخاف أن تكفروا في برسول الله (ص) ألا وإني مفضية إلى الخاصة ممن يؤمن ذلك منه والذي بعثه بالحق واصطفاه على الخلق ما أنطق إلا صادقا وقد عهد إلي ذلك كله وبمهلك من يهلك، ومنجى من ينجو، ومآل هذا الأمر، وما بقي شيئا يمر على رأسي إلا أفرغه في أذني وأفضى به إلي. وقال (ع) (خطبة ١).
فاسئلوني قبل أن تفقدوني فوالذي نفسي بيده لا تسألوني عن شئ فيما بينكم وبين الساعة ولا عن فئة تهدى مأة وتضل مأة إلا أنبأتك بناعقها وقاعدها وسائقها ومناخ ركابها، ومحط رحالها، ومن يقتل من أهلها قتلا ويموت فيها موتا.

إلا أنه لا شك في أن علم الجميع عند علم الله ليس إلا كما قال الله تعالى: وما أوتيتم من العلم إلا قليلا (١).
ولذا خاطب نبيه الذي علمه ما لم يكن يعلم وقال: وقل رب زدني علما (٢)
فالإمام كالنبي في حركته الكمالية وسيره إلى الله تعالى لا يقف على حد كما أن أسير إلى الله تعالى في عين أنه في كل مرحلة من مراحله مرتبة من الوصول، ونيل للمقصود لا نهاية له ولا ينتهي إلى حد ففي هذا السير يسير الإمام دائما إلى الأمام، ولا يتساوى يوماه بل كل يوم من أيامه أفضل من أمسه وليس ابتداء هذا السير من حين الولادة الجسمانية بل يبتدء من حين وجوده النوري، ويستمر في العوالم، والنشئات التي يسار به قبل هذا العالم كما أن أمده لا ينتهي بارتحاله من هذه الدنيا، ولعل سائر الناس من العلماء والصلحاء في عالم البرزخ كان هذا حالهم لا ينتهي سيرهم الكمالي بالموت العنصري بل يمكن أن يكون الموت لهم بحسب صلاحياتهم وقابلياتهم مبدءا لمثل هذا السير والله أعلم.
والحاصل أن مثل هذا السير لازم لكل سالك إلى الله ولا نهاية له فهو لا يزال في حال الرجوع إلى الله تعالى: قال الله سبحانه.
.

---

(١) الإسراء - ٨٥.
(٢) سورة طه - ١٨٤.

إنا لله وإنا إليه راجعون (١) وقال: ألا وإلى الله تصير الأمور (٢)
ولو فرض لسلوكه وسيره ورجوعه هذا انتهاء فلا دخل لطول
حياته العنصرية وقصرها فيه ولا يخفى عليك: أنا وإن عجزنا عن درك
حقيقة هذا الشأن، والعلوم التي تفاض على الإمام إلا أنه لا وجه لاستبعاد
مثل هذا الشأن لهم وكم لهم من الشؤون بل لغيرهم مما لا ندرك حقيقته
ولكن نعرفه بآثاره ونلمسه بعينه.
إذا فلا دخل لتولي الإمام وعدمه في العلم الذي يزداد الإمام حتى
يشكل الحكم بأفضلية الإمام علي عليه السلام على الإمام الجواد عليه السلام.
نعم في العلوم المشار إليها بقوله سبحانه: وعلم آدم الأسماء
كلها (٣).
وفيما هو من مؤهلات الإمامة، الأئمة عليهم السلام سواء
لا يتفاوت علمهم هذا بعد توليه الإمامة عن قبلها ولا يزدادون فيه بتوليهم
وعلى هذا يدفع توهم الإشكال في أفضلية الإمام علي عليه السلام من
الإمام الجواد عليه السلام لتوليه الإمامة في صغر سنه لعدم ثبوت فضيلة له على
سائر الأئمة بذلك.
ومسألة تولي الإمامة أمر نظامي يرجع إلى الحكم والإدارة،
لا تنحصر شؤون الإمامة فيه، والإمام صاحب هذه الشؤون قبل الإمامة
.

---

(١) البقرة ١٥٦.
(٢) الشورى ٥٣.
(٣) البقرة ٣١.

كبعد توليه فمن جملة هذه الشؤون حجية أقواله وأفعاله في الأحكام الشرعية والمعارف الإسلامية فهذه ثابتة له مطلقا ولا دخل لتوليه الإمامة في ذلك.

فالإمام الحسن عليه السلام إمام وأسوة، وأقواله وأفعاله وسيرته وهداه حجة يجب الأخذ بها ويحرم ردها في حياة أبيه وقبل توليه الإمام والنظام، كما أن الحسين عليه السلام أيضا قبل توليه الأمور في عصر أبيه وعصر أخيه كان إماما كما نص على ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وقال: الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا.

فهما إمامان حتى في عصر النبي (ص) وفي صغر سنهما.

والإمام علي عليه السلام أيضا كان إماما ووليا قبل توليه الإمامة والولاية في عصر الرسالة أيضا ولا ينافي ذلك كونه مأمورا بإطاعة النبي صلى الله عليه وآله وكون النبي متبوعا ونبيا وحاكما عليه والإمام عليه السلام تابعا له ومقتديا به وواحدا من أمته ومستضيئا من أنوار علومه ومتبعا بشريعته وكون إمامة الإمام وسائر الأئمة (ع) أيضا جزء من شريعته ورسالاته.

ويدل على ذلك الحديث الأول من (باب حالات الأئمة (ع) في صغر السن من كتاب الحجة من الكافي) والحديث طويل أخرجه بإسناده عن الكناسي قال سألت أبا جعفر عليه السلام.... (إلى أن قال، فقلت جعلت فداك أكان علي عليه السلام حجة من الله ورسوله على هذه الأمة في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله؟

فقال: نعم يوم أقامه للناس ونصبه علما ودعاهم إلى ولايته وأمرهم

بطاعته قلت: وكانت طاعة علي عليه السلام واجبة على الناس في حياة رسول الله وبعد وفاته؟
فقال: نعم ولكنه صمت فلم يتكلم مع رسول الله صلى الله عليه وآله كانت الطاعة لرسول الله صلى الله عليه وآله على أمته وعلى علي عليه السلام في حياة رسول الله
كانت الطاعة من الله ومن رسوله على الناس كلهم لعلي عليه السلام بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وكان علي عليه السلام حكيما عالما.
ثم إن لنا كلاما في المقام لا بأس بالإشارة إليه وهو أن أفضلية بعض الناس من بعض وبعض الأنبياء من بعض، وبعض الأئمة من بعض إنما يكون بقوله مطلق في الصفات النفسية والخصائص الذاتية، والتخلق بالأخلاق الإلهية إذا كان المفضل في كل هذه الكمالات أقوى وأفضل من غيره أما في غيرها من الفضائل فربما لا يوجد من يكون باعتبار جميع العناوين والأوصاف أفضل من غيره فإن الإمام علي عليه السلام أفضل من ابنيه سبطي نبي الرحمة من جهة أنه ابن عم الرسول وزوج البتول وأبو السبطين فليس لهما ابن عم كابن عم أبيهما، وزوجة كزوجته، وابنتين كابنيه، وهما أفضل من الإمام عليه السلام من جهة أن لهما أب مثل الإمام، وجد مثل الرسول صلى الله عليه وآله وأم مثل سيدة نساء العالمين وليس للأمير عليه السلام هذه الفضائل، وجعفر الطيار الشهيد أفضل من أخيه الإمام من جهة أن له أخا كالإمام وليس للإمام أخ كأخ جعفر رضي الله عنه.
ومسألة تولية الإمام الجواد عليه السلام الإمامة في صغر السن فضيلة، وإن شئت قل أفضلية من هذا القبيل فالإمام أبو الحسن الرضا عليه السلام

استشهد وابنه الإمام الجواد عليه السلام في صغر السن لا بد له من تولي الإمامة بعد أبيه وقيامه مقامه لأنه وسائر الأئمة عليهم السلام في مؤهلات تولي الأمر في حال صغرهم وكبرهم سواء، ومن هنا يعلم أن نبوة عيسى ويحيى في صغرهما وكونهما صبيين لا يدل على أفضليتهما من غيرهما من الأنبياء لأن نبوتهما في حال الصغر ليس لأنهما استأهلا لذلك، وغيرهما ممن صار نبيا بعد ما بلغ أشده لم يستأهل لذلك في حال الصغر. بل ربما ذلك كان لحكمة ومصلحة اقتضت ذلك فيهما، وتلك في غيرها فبقاء النبي في القوم أربعين سنة، وظهور صدقه وأمانته، ومكارم أخلاقه في الناس ربما كان هو المصلحة الموجبة لتأخر بعثه ومأموريته للدعوة إلى الله تعالى كما ربما يكون ذلك لحصول الاستعداد اللازم في الناس لقبول الإسلام وغير ذلك من المصالح التي لا يعلمها إلا الله. والراسخون في العلم " والله أعلم حيث يجعل رسالته " (١).

البحث الثالث:

في اختلاف مستويات الأئمة عليهم السلام في الإيمان والعلم والأخلاق

قال السائل المحترم زاد الله في سداده ورشاده: كيف يمكننا درء الشبهة القائلة باختلاف مستويات الأئمة (ع) إيمانا وعلما وأخلاقا، وذلك باعتبار ما يرويه لنا التاريخ من سيرهم؟

أقول: إن كان المراد من المستويات، مقومات الأهلية للإمامة وتولية الإمامة والزعامة والقيادة، فكل واحد منهم عليهم السلام واجد لتلك .

---

(١) الأنعام - ١٢٤.

المرتبة وإن كان المراد اختلاف مستوياتهم في الزايد على هذه المرتبة فالذي دل عليه دليل هو أفضلية الإمام أمير المؤمنين عليه السلام من سائر الأئمة وأنبياء السلف عليه السلام. ويستفاد من بعض الأحاديث أن مولينا المهدي عليه السلام وهو تاسع الأئمة التسعة من ذرية الحسين عليه السلام أفضل التسعة كما أن الأحاديث الكثيرة دلت على أنه عليه السلام يؤم عيسى على نبينا وآله وعليه السلام.

وإن كان المراد أن سيرهم التاريخية دلت على اختلاف مستوياتهم فنقول:

أولا: إن سيرهم التاريخية إنما دلت على علو مستوى أرباب هذه السير، ولم نجد فيما بأيدينا ما يدل على اختلاف مستوياتهم ومجرد عدم حفظ التاريخ سيرة بعضهم وما صدر منه من العلوم لا يدل على أن مستوى غيره ممن حفظ عنه التاريخ ذلك، كان أرفع وأعلى منه لا سيما مع ما نعلم بأن السبب الوحيد في عدم حفظ ما صدر من بعض الأئمة عليهم السلام مثل الإمامين السبطين (ع) إلا النزر اليسير هو السياسات الغاشمة الجبارة الحاكمة على المسلمين.

وإن شئت أن تعرف أفاعيل السياسة في ذلك والخسارات العلمية التي منيت بها هذه الأمة من أرباب هذه السياسات التي حرمت الناس حرياتهم في أخذ العلوم الإسلامية من منابعها الأصلية، ومصادرها الأولية راجع كتب التاريخ، وكتاب النصايح الكافية وكتابنا أمان الأمة.

نعم مرت على هذه الأمة أزمنة كان أخذ العلم عن أهل البيت

عليهم السلام وروايته من أعظم الجرائم السياسية يعذب محبيهم وشيعتهم شر تعذيب وينكل بهم أشد التنكيل يقطعون أيديهم وألسنتهم ويقتلونهم شر قتلة، ويسبون بطل الإسلام، ونفس الرسول وباب علمه، وخليفته ووصيه على المنابر التي لم تقم في الإسلام إلا بمجاهداته وتضحياته وبطولاته.

ففي هذه الظروف والأحوال لم تسمح الفرص لبعض الأئمة عليه السلام القيام ببث العلم كما سمحت للبعض الآخر مثل الإمام الباقر والإمام جعفر الصادق عليهما السلام ومع ذلك فما في أيدينا منهم يكفي في الدلالة على علومهم اللدنية وأن مستوى كل واحد منهم والجميع سواء فهذا الإمام جعفر الصادق عليه السلام قد أخذ العلم منه جماعة يربو عددهم على أربعة آلاف رجل حتى أن الحافظ الشهير ابن عقدة (المتوفى سنة ٣٣٣) صنف كتابا في أسماء الرجال الذين رووا عنه أربعة آلاف رجل وأخرج لكل رجل حديثا وعلما رواه عن الصادق عليه السلام وله أيضا كتاب من روى عن أمير المؤمنين وكتاب من روى عن الحسن والحسين عليهما السلام، وكتاب من روى عن علي بن الحسين عليه السلام وكتاب من روى عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام وهو الذي قال في مجلس مناظرته إنه يجيب بثلاثمأة ألف حديث من أحاديث أهل البيت عليهم السلام.

ومن سبر كتب الحديث وأصول الشيعة وكتب التراجم والرجال وما بقي مما صدر عنهم في الأجواء المملوءة بالاضطهاد والاختناق في جميع حاجيات الإنسان المعنوية والمادية يعرف أن مستوياتهم في جميع الكمالات أعلى وأنبل من أن يقاس إليهم أحد من الناس جعلنا الله

تعالى من شيعتهم، ووفقنا لمتابعتهم والاقتداء بهم ومن المنتظرين لفرج قائمهم صلى الله على محمد وآله الطاهرين.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.
ليلة السابع عشر من رجب المرجب سنة ١٤٠٣ ه ق.
لطف الله الصافي